obeikandl.com

الفصل العاشر

العدالة الاجتماعية

الفصل العاشر:

العدالة الاجتماعية:

موجز

العدالة التوزيعية ويشمل التوزيع المتناسب لمعايير معينة: ويمكن أن تشمل المعايير الحاجة، حقوق، وصحراء، والعمل وغيرها الكثير. وهناك افتراض المساواة حيث هناك أي معايير المميزة ذات الصلة، ولكن ليس من المبدأ المساواة بالضرورة.

ومفهوم العدالة الاجتماعية قد اجتذب المزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة من أي مسألة أخرى في النظرية السياسية. وهذا الاهتمام يعزى إلى حد كبير إلى كتاب جون راولز ضخمة، "بنظرية العدالة" (١٩٧١). يستخدم راولز فكرة عقد اجتماعي لوضع الأساس لمجتمع فقط. من هذا العقد، كما يقول، تظهر اثنين من القواعد الرئيسية. الأول هو أن الحرية هي القاعدة الأكثر أهمية للعدالة الاجتماعية، ويجب أن نحافظ على مجتمع عادل الحرية.

والثاني أن عدم المساواة يجب أن تكون مقبولة للجميع، كجزء من نظام عادل.

نظرية راولز يرد بشكل تجريدي عاليا، وباري حق التعليقات، الكتاب قد لا يكاد أي شيء ليقوله عن السياسة الاجتماعية (أولوية منخفضة إلى حد كبير عندما يرى المرء أن لكثير من الناس الطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية تقريبا كلياً يتألف"الإنصاف"في أحكام دولة الرفاه)... (باري، ١٩٧٣، م-٥٧)

في وقت لاحق له العمل (١٩٨٢)، وقد حاول راولز تدارك هذا النقص بالنظر في طبيعة البضائع التي يتم توزيعها. ويشير إلى بعض السلع الأساسية التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لكل فرد؛ وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، والدخل والثروة، وما تسمية الأسس الاجتماعية لاحترام الذات. الحاجات الأساسية التي يجب أن يتمتع المواطنون التقى: المواطنين الاحتياجات هي الهدف بطريقة ليست الرغبات؛ ، وهم يعربون عن متطلبات الأشخاص ذوي المصالح أعلى ترتيب بعض الذين لهم دور اجتماعي معين وحالة. إذا لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات، الأشخاص الذين لا يمكن الاحتفاظ دور أو مركز، أو تحقيق أهدافها الأساسية. (١٩٨٢، p.172)

بعض الاختلافات في هذه السلع في مجتمع فقط، تكون مقبولة إلا إذا الجميع (أو على الأقل الأسوأ إيقاف الشخص) هو أفضل نتيجة لها الذي يمكن أن يحدث إذا كانت، على سبيل المثال، إنشاء أوجه عدم المساواة حوافز للناس للعمل بجد أكبر وزيادة ثروة المجتمع ككل.

فعالية يعادل راولز مفهوم العدالة مع نظرية معياري للتوزيع. ويبدو لي أن الخلط حول الفكرة العدالة. العقد الاجتماعي هو جهاز لتحديد ما إذا كانت سياسة يمكن أن تكون مشروعة، وأن أقول، حق. وهذا ليس نفس قوله أن السياسة فقط. لأن العدل نفسه مبدأ أخلاقيا معتمدة، يمكن أن نقول أن إجراء الذي مجرد يرجح أن يكون الحق إذا كان لا يتعارض مع المبادئ الأخرى. ولكن هناك مبادئ أخرى. وتقبل راولز نفسه قد يكون هناك بعض استثناء الطبية الخاصة واحتياجات الصحة، ولكن لا يشرح له أسباب للتفكير في ذلك. النقطة المهمة أن الضرورات الأخلاقية الأخرى قد تؤثر على توزيع الموارد إلى جانب العدالة وحدها. العدالة مفهوم محدودة أكثر بكثير من الشرعية، ذات الصلة، كما يقول راولز نفسه، إلى الإنصاف.

أرسطو ميز نوعين رئيسيين من العدالة: العدالة التصحيحية، أو العدالة فيما يتعلق بالعقوبة، أو العدالة التوزيعية، والعدالة فيما يتعلق بالموارد. (توسون، ١٩٥٣) المبدأ التوجيهي للعدالة التصحيحية هو أن العقوبة متناسبة مع الجريمة الذي السبب في إحالة الطفل إلى رعاية طويلة الأجل قد يبدو أن الظالم. مبدأ عدالة التوزيع هو الإنصاف، توزيعاً متناسباً مع المعايير المقبولة، مثل حالة، والجدارة، ومساهمة المجتمع أو حاجة. إذا، على سبيل المثال، قبل الاستحقاق كمعيار صلة، ثم أنها فقط لشخص زيادة الجدارة للحصول على قدر أكبر من الموارد.

ديفيد ميلر، في كتاب له على العدالة الاجتماعية (١٩٧٦)، ويعطي أمثلة من ثلاث وجهات نظر مختلفة جداً من العدالة، الذي قال أنه يختار لأنها تظهر في شكل متطرف ما يحدث عندما يتم أخذ العدالة في معايير مختلفة. ديفيد هيوم، فيلسوف القرن الثامن عشر، وترى أن العدالة فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الملكية. وتستند هذه الحقوق في حيازة الحالية؛ حقوق المهنة؛ الوصفة، أو العملية التي تصبح مقبولة حقوق أو المنشأة على مر الزمن؛ حقوق الانضمام (أي القواعد التي تحكم عملية اكتساب الملكية)؛ وحقوق الخلافة (أو نقل). وترى هيوم في المحافظة، بمعنى أن أفعال فكرته للعدالة للحفاظ على التوزيع الحالي للموارد.

هربرت سبنسر، المنظر الاجتماعي الفيكتوري، أسس مفهوم العدالة في الصحراء، والذي كان يعادل مع مساهمة المجتمع، يقاس بمكافآت للشخص في سوق اقتصادية حرة. (حايك (١٩٨٤) يقول، عن حق، وأعتقد أن الصحراء ومساهمتها في المجتمع ليست مكافئة. شخص قد تستحق المزيد من أجل محاولة أصعب، ولكن المكافآت للمساهمة في المجتمع وتعكس النتائج بدلاً من الجهد). نموذج سبنسر يتعلق بوضوح إلى طريقة عرض معينة للمجتمع والمؤسسات الخاصة. كروبوتكين، الاناركيه روسية، وترى أن العدالة كأساس حصرا في حاجة. هذا النموذج–على عكس الأخريين–سيحدد العدالة عن كثب مع إعادة توزيع ل الرعاية الاجتماعية.

ويصف ميلر هذه كنظريات متميزة من العدالة، التي بمعنى. ولكن يمكن أيضا اعتبار التطبيقات المختلفة لمبدأ التناسب. الحقوق وصحراء والحاجة هي المعايير المختلفة التي يمكن أن ينظر إليها ذات الصلة في ظروف مختلفة.

على الرغم من أن المنظرين يختار ميلر سترفض وجهات نظر أخرى، أنه سيكون من الممكن تماما لخلط المعايير–قبول كل منهم ذات الصلة في بعض النواحي–وفي الممارسة العملية، وهذا ما نقوم به إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، في ممارسة تطبيق المعايير التي سوف تختلف اختلافاً كبيرا، نظراً للحقوق، الصحراوية وحاجة محددة اجتماعيا. ويقول الزير في عالم الثقافات خاصة، والتصورات المتنافسة جيدة، وندرة الموارد، احتياجات بعيد المنال وتوسعية، هناك لن يكون صيغة واحدة، قابلة للتطبيق عالمياً. هناك لن يكون مسار واحد معتمدة عالمياً الذي يحمل لنا من فكرة مثل، يقول، عادلة أسهم على قائمة شاملة للبضائع التي ينطبق عليها هذا المفهوم. معرض سهم ما؟ (١٩٨٤، ص ٢٠٥)

مبدأ العدالة ليست بالضرورة المساواة: مفهوم العدالة الاجتماعية على أساس الحاجة قد ينطوي على قدر كبير من المساواة، ولكن واحد قائم في صحراء أو حقوق الملكية التقليدية يمكن أن يؤدي إلى توزيع غير متكافئ. ولكن فشل فكرة يساعد على توزيع متناسب ليشرح لماذا ترتبط العدالة بالمساواة–افتراض الذي يجعل رولز، ولكن، كتعليقات ودواركين، وجعل صريحة (١٩٧٤، pp.160–164). لماذا يجب أن تكون مبررة التفاوتات والسبب ببساطة طلبا للاتساق؛ كما طار يكتب، إذا كان يمكنني المطالبة لدى حق، على بعض الأرض، ثم بالضرورة أسلم، بنفس المطالبة، حق المقابل للجميع الذي يفي هذا الشرط نفسه. (١٩٨١، ٤٢)

أنه سيكون من غير متناسقة للدفاع عن حقوق مختلفة في الحالات حيث لا توجد العوامل ذات الصلة تميز الأشخاص المعنيين. مبدأ توزيع متناسب يعني المساواة في المعاملة في تلك الحالات حيث لا يمكن تمييزها الناس الذين يتم التعامل مع خلاف ذلك بالمعايير ذات الصلة. وهذا أمر أساسي لوسيطة للمساواة.

العدل والممتلكات:

أن فكرة العدالة هو أساسا الرعاية ذات الصلة الاجتماعية بقدر ما يؤثر على توزيع الموارد. ويقول ودواركين (١٩٧٤) أن العدالة ينبغي أن تعني حماية حقوق الملكية. أي التوزيع التي تنتجها عملية من عمليات النقل المشروعة والمقتنيات نفسها يجب فقط، على أساس مبدأ أنه يدعو التاريخية. كائنات شتاينر (١٩٨١)، لتلك التي ولدت في المجتمع على هذه الشروط، هذا قليلاً مثل الانضمام إلى لعبة الاحتكار بعد وقد بيعت خصائص.

مفهوم العدالة التي تعتمد على الدفاع عن حقوق الملكية سيحد من إعادة التوزيع إلى حد كبير. في أبسط شروط، سيكون إعادة توزيع السرقة. إذا كان لديك اثنين من المعاطف ولدى واحدة، يكون فقط للي بأن يسلب لك؟ برينان وفريدمان القول، من منظور الليبرالي، أن الملكية ينبع من عمل الفرد، والتحررية لا ترى العالم كمكان فيه الخبز يسقط من السماء، حيث المشكلة الأخلاقية المناسبة هي واحدة من تقسيمه، ولكن كمكان حيث تنتج الأفراد الأشياء ذات القيمة–خبز الخبز.. وفيها يظهر كل شيء من هذا القبيل وبالتالي ليس كملكية مشتركة، ولكن كملك لشخص معين. (١٩٨١، ٢٧)

حايك قادر على إيجاد أي تبرير أخلاقي ل العدالة الاجتماعية على الإطلاق. شوك (١٩٧٦)، ويقول أن هذه الفكرة ليست أكثر من الحسد–حسد الناس الذين يريدون ممتلكات الآخرين. (١٩٦٩) هذا حجة متطرفة، إلا أنها عنصر مهم إذا أردنا أن نفهم الأساس العدالة الاجتماعية في الممارسة العملية. ما هو الفرق بين الضرائب دفع تكاليف خدمات الرعاية الاجتماعية، وسرقة؟ سيكون من السهل الرد أن الناس ضمناً الموافقة على فرض الضرائب، ولكن ربما لديهم القليل أو لا خيار في هذه المسألة.

وهناك حجج أساسية لا يقل عن ستة. الأول أن حقوق الملكية مسألة، لا للحقائق الأبدية أخلاقيا لا جدال فيه، ولكن الاتفاقية والتقليد.(على سبيل المثال، فإنه لم يكن دائماً صحيحاً عالمياً أن الممتلكات مملوكة للأفراد؛ وعقدت في بعض المجتمعات، وحقوق الملكية بالأسر) الضرائب جزء من اتفاقيات لمجتمعنا كما حقوق الحيازة؛ وهناك حجة جيدة تشير إلى أن ما كسب الناس يأخذ في الاعتبار المبلغ الذي سيتعين عليهم دفع الضرائب. السرقة غير شرعي، بحكم تعريفها؛ الضرائب، بنفس النوع من الاتفاقية الاجتماعية والشرعية، وليس ذلك سرقة، وهذا أكثر من لعب بالكلمات؛ يشير الرأي القائل بأن ما هو المشروع، وما هو ليس هو أساس، لا في اليقين الأخلاقي، بل في الممارسات التي تقبل عموما على مدى الوقت.

الرأي الثاني هو أن الملكية لا تأتي من جهود الأفراد بطريقة بريتان وفريدمان، ولكن من شروط وأنماط العمل التي أنشئت في مجتمع معين الخبز الخبز، أو أية أنشطة أخرى، لا يحدث كما لو كان يعيش العامل في صحراء جزيرة؛ يتم شراء المكونات، ويوجه الماء بجهود الآخرين، يتم تسليم الوقود، الفرن يتم تصنيعها من قبل الآخرين، قد علمنا الوصفة، أنها إذن مثل جميع الأنشطة الأخرى، الاجتماعية؛ والمطالبة امتلاك ما ينتج أيضا الاجتماعية.

ثالثا، هناك رأي أنه من ممتلكات الحق، وليس إعادة توزيع، الذي قد يكون له ما يبرره. إذا كان ينبغي أن توزع الموارد بالتساوي ما لم يكن هناك اختلافات ذات الصلة، يقع العبء على أولئك الذين يدعون الملكية لشرح الأساس للاستمرار في الحيازة.

رابعا، هو رأي ماركس وآخرون أن يعكس توزيع ملكية الأفراد الذين قد أنتج أشياء قيمة، ولكن الاستغلال من جانب عدد قليل من عدم. فريدمان (١٩٦٢) يشير إلى أن هناك تناقضا في الموقف الماركسي التقليدي؛ من غير الممكن القول على حد سواء أن الناس يجب أن تبقى ما يحصلون عليه، وأنه ينبغي أن يتلقى الناس وفقا للحاجة. وفي الواقع، كانت المشكلة معترف بها من قبل ماركس: في نقد برنامج غوتا، وتولى المنصب أنه ينبغي اعتبار عائدات العمل مجموع الناتج الاجتماعي. من هذا، قال أن الموارد اللازمة للصناعة قد تخصم، متبوعاً بتكاليف الإدارة، والتمويل من أجل المشتركة لتلبية الاحتياجات، مثل المدارس والخدمات الصحية إلخ، و الأموال للقادرين على العمل، وما إلى ذلك، باختصار، لما هو مدرج تحت ما يسمى إغاثة الفقراء الرسمية اليوم. كان عندئذ فقط أن الموارد يمكن أن ينظر لتكون متاحة لاستهلاك الأفراد. (١٨٧٥، pp.

٣١٨-٣١٩). ماركس وبعبارة أخرى، هو افتراض المطالبة السابقة للمجتمع للموارد من الإنتاج. (لينين فيما بعد وضعت مبادئ لإعادة التوزيع التي كانت حلاً وسطا بين الموقفين: هذا أساسا لفرض الضرائب والضمان الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي (انظر جورج، مانينغ، ١٩٨٠، ch.2).)

خامسا، من الممكن القول بأن نفس الحقوق التي الشرعية الملكية المشروعة أيضا إعادة توزيع. ويلي (١٩٨٣، ch.4) يبدأ من تركيز على الحكم الذاتي، أو الحرية الفردية. وهذا يعتمد في جزء منه على الحقوق الشخصية لحماية الناس من إساءة استعمال السلطة المركزية؛ ويطالب أيضا ببعض الحقوق للاستهلاك، أو التمتع بالسلع. الخاصية هي بعض الضمان على حد سواء. بنفس الحجة، رغم ذلك، الناس الذين لا يملكون شيئا تستهلك الحق في إعادة التوزيع التي سوف تحافظ على استقلاليتها كأفراد. وهذا يعني أن الملكية والرعاية الأساسية للحرية الشخصية.

السادس، وربما الأكثر أهمية، هو أن الشخص قد يحتاجون إليها مطالبة التي تفوق حقوق الملكية للشخص الذي بحوزته-وبعبارة أخرى، أن هناك صراع المبادئ.

العدالة لا يمكن الحكم فقط من حيث الشخص الذي يستفيد منه؛ كما يجب أن تنظر في الشخص الذي لديه على الدفع. ويصنف أمدور (١٩٧٩) ثلاث فئات رئيسية من الناس الذين يفقدون نتيجة للعدالة التوزيعية. هناك أولئك الذين يرتكبون ظلم. لذا، في المحاكم، وإذا أصيب شخص عن طريق الخطأ لشخص آخر، قد شخص واحد للتعويض الأخرى. (هذا موقف نفسه الذي أدى إلى اتهامات متكررة من الجور، لأنه يعني أن أي شخص يكون قادراً على إثبات خطأ آخر يمكن أن تتلقى مساعدة نفي للآخرين مع احتياجات مماثلة. المبرر الرئيسي النظام توقف العمل في نيوزيلندا-هو الرغبة في الاحتفاظ بالمسؤولية الشخصية للتعويض: انظر Cmnd. 7054، 1978؛ عطية، ١٩٨٠.) فمن الممكن تقديم قليلاً المزيد من هذه الحجة، والقول بأن الفئات الاجتماعية أعلى ينبغي تعويض الطبقات الدنيا الإصابات التي تسببها لهم. هذا موقف المثيرة للجدل، لأنه ينطوي على خطأ، إذا كان لا يعتزم، على الأقل سلطة الشخص على خطأ في تجنب إجراءات ضارة، ويمكن القول ما إذا كان يمكن وصف الهيكل الاجتماعي في هذا طريقة.

هناك الناس الذين يستفيدون من ظلم الماضي. ويقول ودواركين (١٩٧٤)، على سبيل المثال، العدالة ريكتيفيكاتوري "الهنود الأمريكيين" التعويض عن الأضرار التي عانى أسلافهم. لماذا ينبغي أن يشعر الناس أي التزام بالنسبة للأعمال التي تقوم بها الأجيال الماضية؟ وهذا يرتبط برابطة القديمة وشعر بقوة للفرد مع الأسرة أو القبيلة أو الأمة؛ هو قانون لإحدى المجموعات التي يعوض آخر. مرة أخرى، من الصعب رؤية التعويض عن هذا النوع من حيث خطأ. بعض الناس فقراء بسبب الظلم التاريخي–مثل الاستغلال الاستعماري، أو الحروب فقدت ولكن الضرر لا كان يمكن تفاديها بالشعب الذي له الآن المسؤولية عزت.

وأخيراً، هناك رأي أنه يجب دفع كل واحد منا. قد يرجع هذا إلى أن نحن جميعا مذنبون كأعضاء في المجتمع؛ رأي بديل أن نولي، ليس لأننا في أي معنى المسؤولين، ولكن نظراً لأن توزيع الموارد داخل مجتمع لا يمكن تبريره على أساس متناسب. تقوم بإرجاع، مرة أخرى، إلى نقطة مركزية يقذف: أن المجتمع حقيقة طريقة معينة لا تجعل من الحق.

العدالة والعجز

مثال على الطبيعة المعقدة لنظم التوزيع هو توفير الدعم المالي للإعاقة، الذي براون (١٩٨٤) المكالمات نظام الدخل الإعاقة. العجز مصطلح حقيبة سفر، تغطي طائفة واسعة من الظروف المختلفة والقضايا. تاونسند (١٩٧٩) تحدد العديد من الاستخدامات الرئيسية للكلمة. إعاقة قد تكون الشذوذ التشريحية أو الفسيولوجية أو النفسية أو الخسارة (ص ٦٨٦)–شخص مفقود ذراع أو عين، وهو شخص مع العمود الفقري منحنياً أو طفل معاق عقلياً أو مريض نفسي مع مرض الفصام. يستخدم هذا التعريف لتحديد العجز لأغراض "صناعية إعانة العجز"؛ هو شخص الذي أصبح أصم تماما المعوقين ١٠٠% وفقدان ذراع هي ٧٠–٩٠ في المائة، وهو فقدان إصبع القدم الكبير نسبة ١٤ في المائة وطرف الإصبع الصغير ٢%.

يمكن أيضا أن تكون الإعاقة تغيير حالة سريرية مزمنة أو إعاقة عملية فسيولوجية أو نفسية (p.686). وقد يشمل عددا من الحالات المذكورة أعلاه مثل الصمم أو العمود الفقري منحنى فضلا عن مشاكل مثل التهاب الشعب الهوائية، والتهاب المفاصل وقرحة المعدة. ولكن يستبعد عددا من المشاكل الأخرى، مثل فقدان إصبع، التي هي ليست بالضرورة تعطيل بمعنى يشكل أي مشكلة طبية أو تدخل في طريقة الناس يعيشون حياتهم.

يتم إعطاء بدل التنقل لأولئك الذين هم عمليا غير قادر على المشي، ولكن يجب أن يظهروا سبب عضوية للإعاقة؛ لا تأهيل الأشخاص المعوقين عقلياً الذين لم يتعلموا المشي إذا لم يكن هناك أي سبب البدني تعزى للإعاقة على الرغم من أن هذا التعريف لا يزال أساسا تستند الاختلافات الجسدية أو العقلية، تبدأ بالطرق التي يتم تعريف المصطلح تعكس القضايا الاجتماعية. تعريف تاونسند في الثالثة التالية يمكن أن تمثل الإعاقة كنمط سلوك محدد اجتماعيا.

ما إذا كان الناس تعتبر تعطيل أمر قدر من الاتفاقية الاجتماعية كما القدرة المادية. يجوز أن تعامل شاب الذين لا يتمكنون من الدرج كما تعطيل عندما لا يكون شخص المسن. وكثيراً ما تعامل الأشخاص المعوقين عقلياً كما تعطيل على الرغم من أن قد تكون لديهم قدرة واضحة على العمل. تحديد المعايير الاجتماعية نمط للشخص من السلوك، وهو السلوك، لا الفسيولوجية أو النفسية تسبب، الذي يعرف شخص ما يجري معطل.

أخيرا، يقول تاونسند أن الأشخاص المعوقين فئة مجموعة من الناس تحددها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، تقاسم خبرة تعطيل. وهذا أكثر موقف سياسي من تعريف–قضية لتوفير الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس موحد بدلاً من مجزأة وأونكو تنسيق سلسلة من المزايا المتوفرة حاليا.

المعايير التي تلقي الأشخاص المعاقين حاليا دعم الدخل متنوعة وغالباً ما تتعارض. هناك مبدأ التأمين. الناس الذين ساهموا في صندوق تأمين الاجتماعي والوظيفي الذي انقطع بسبب المرض المزمن أو الإعاقة، الحصول على "استحقاقات العجز". وهذا قد ثبت أن أساس غير كاف للحكم، نظراً لأن العديد من المعوقين غير قادرين على المساهمة.

وهناك فوائد براون يشير إلى العمل على أساس (١٩٨٤، ch.7).

الدائمة من لتأمين الصحي والمعاشات التقاعدية المهنية والأجر في حالة المرض دوراً هاما؛ وتقترح براون، يوفر الأجر في حالة المرض وحدها، ١٥ في المائة من جميع التعويضات عن الضرر. المبدأ هنا ليست واحدة الكثير من التأمين–الذي ينطوي على خطر مجمعة–التعاقدية الحماية.

الاعتراضات على هذا هي، أولاً، أن تؤيد معظم أولئك الذين هم أفضل حالاً لتبدأ، وثانيا، أن معظم الأشخاص ذوي الإعاقة في لا موقف لحماية أنفسهم بهذه الطريقة.

على إعانات المعوقين وفقا للحاجة المالية. يتلقى أصحاب المطالبات الإعانة التكميلية إضافات للمشاكل الناجمة عن الإعاقة، بما في ذلك بدلات للغسيل والتدفئة والملابس الخاصة. هذا الحكم، الواجب إلغاؤها في عام ١٩٨٨، يعاني من المشاكل الرئيسية هما: اختبار وسائل، اجتذاب ازدراء المعتادة المرتبطة بهذه الممارسة، وأنها تنطوي على استفسارات تطفلا والمهينة. لا يمكن أن يكون من حق، تقول ورقة حكومة مؤخرا، أن القواعد التي تؤدي إلى المسؤولين يسأل أصحاب الحمامات كم أسبوع فقد نصح اتخاذ. (Cmnd-9518، 1985، م-٢١) طريقة أخرى لتلبية الحاجة المالية يمثل "بدل العجز الشديد"، الذي يغطي تلك على الأقل ٨٠% المعوقين الذين هم غير قادر على العمل ولا تشملها فوائد التأمين. الحاجة إلى الاعتراف هنا هو الناجم عن عدم القدرة على كسب؛ معيار ٨٠% أقل اعتراف بالاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين شديدة من حد مطالبات من جهات أخرى، أقل شدة المعوقين، الذين هم أيضا غير قادر على العمل.

فوائد مثل بدل الحضور وبدل التنقل، ظاهرياً، تقدم لغير عادية الاحتياجات المالية. إلا أنها لا تتصل بالدخل أو الثروة. يتم تعطيل المطالبين من "بدل الحضور" الناس، وليس الناس الذين يتولون رعايتهم؛ لم يكن لديك الأشخاص المعاقين أن يكون أي شخص قد تبدو بعد لهم. لا يوجد أي شرط "بدل التنقل" لاستخدامها لتوفير النقل. من الصعب أن تكون على يقين تماما ما المبدأ وراء هذه الفوائد. وهي فعالية البدلات لبعض أنواع العجز يعامل وفقا لمدى العجز، محدودة في نطاقها بفرض معايير مقيدة إلى حد ما. مبررات الفوائد حقيقية ويبدو أن اعتراف بالعجز كفئة من الحاجة في حد ذاته-ليس فقط كشرط إنشاء المالية المشاكل.

هناك مبدأ إعادة التأهيل، والمعوقين مساعدة الناس للمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية-في الممارسة العملية، تميل إلى يعني إعادة التأهيل للعمالة. وهناك حصة من وظائف في الشركات الكبيرة التي يفترض أن يتوقع لملء مع الموظفين المعوقين؛ مسموح المطالبين بطلان فائدة امتياز الأرباح من العمل علاجية؛ العمال المعوقين يمكن أن تلقي المساعدة مع أجور سيارات التاكسي للعمل إذا كانوا غير قادر على استخدام وسائل النقل العام. ويبدو هذا، بطريقة مختلفة من التأمين، التأكيد على مساهمة في المجتمع، وهناك مكافأة

للصحراء. معاشات العجز الحرب أدخلت في عام ١٩١٧؛ لا يزال النظام بدلاً من ذلك أكثر سخاء من الفوائد الأخرى.

وأخيراً، هناك مبدأ التعويض عن العجز. يمكن مقاضاة أي شخص معطل عن طريق الخطأ لشخص آخر، أو في حوادث المرور على الطرق في المحاكم للحصول على تعويض. يمكن للمصابين بالنشاط الإجرامي تلقي تعويضات مساوية لتلك الممنوحة في القضايا المدنية. ويقدم إعانة العجز الصناعي عائد المالي للخسائر المادية حتى الصغيرة. لا يتم على أساس تعويض الحاجة أو صحراء، ولكن العدالة من نوع أبسط–التعويض عن الضرر.

وهناك مبدأ واحد لا سيما في غياب من هذه القائمة التوزيع على أساس الحقوق. التحالف من الإعاقة قد جادل لفائدة موحد للأشخاص ذوي الإعاقة، المتاحة كحق للجميع، بصرف النظر عن الدخل أو الثروة وبعبارة أخرى، فائدة عالمية. في الممارسة العملية، تقصر حتى الآن هذا المثل الأعلى فيما يتعلق بجعلها تبدو طوباوية إعانات للمعوقين. معظم الأشخاص المعوقين في بريطانيا، ولاسيما ذوي أشد الناس، قديمة. (هاريس، ١٩٧١) لكن الفوائد كثيرا ما تهدف الشباب هناك حدود العمر "بدل التنقل" و"استحقاقات العجز" و "بدل العجز الشديد"، وأساساً غير ذات صلة بمشاكل المسنين ذوي الاستحقاقات المتصلة بالعمل. التوسع في نظام الإعانات لتغطية السكان المعوقين عالمياً ينطوي نطاق واسع زيادة التزام بالحكم للمعوقين، وهو التزام الذي يبدو من غير المحتمل أن تطرأ المنظور المستقبل.

توزيع الموارد والخدمات للأشخاص المعوقين ليست قضية المساواة. على الرغم من أن هناك افتراضا للمساواة في الحالات التي تشبه بعضها البعض، سيقوم بتطبيق معايير مختلفة إنشاء مزايا واضحة لبعض الناس على الآخرين. العدالة للمعوقين ليست مسألة بسيطة أو واضحة. سيكون فائدة عالمية لتحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة على أساس الحقوق، والحاجة، وصحراء والتعويض–ناهيك عن دفع فوائد على أسس أخرى، مثل الجمعيات الخيرية والتنمية الشخصية والمدفوعات التي تهدف إلى التخفيف من عبء الدعم التي تتحملها الآخرين في المجتمع. توفير الرعاية الاجتماعية، ربما لا محالة، حلاً وسطا بين متضاربة المبادئ.